

مادة ٤ - تقوم الجنة النقابية في كل شركة أو مؤسسة في الأسبوع الأول من شهر مايو من كل سنة بالإعلان في جميع فروع الشركة أو المؤسسة عن قع باب الترشيح لمدة خمسة عشر يوماً، ويكون تقديم طلب الترشيح بخطاب موصى عليه بعلم وصول إلى رئيس الجنة النقابية الذي يقوم بتسجيل الطلبات بأرقام مسلسلة بحسب تواريخ ورودها.

مادة ٥ - يقوم رئيس الجنة النقابية خلال الأسبوع التالي تاريخ إغلاق باب الترشيح بالخطار وزارة العمل بكشف من ثلاث صور لكل من أسماء المرشحين من الموظفين والمرشحين عن العمال كل على حدة.

مادة ٦ - تقوم وزارة العمل بالخطار رئيس الجنة النقابية بتنبيه بحث الكشف المشار إليها في المادة السابقة من حيث توافر شروط الترشيح مع تحديد تاريخ إجراء الاقترابات في مدة لا تجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار بنتيجة البحث.

وتم عملية الانتخاب تحت إشراف الوزارة وعلى أساس كشف المرشحين المعتمدة منها، وذلك بطريق الاقتراع السري المباشر.

مادة ٧ - تقوم الوزارة بالخطار إدارة الشركة أو المؤسسة وكذلك الجهات الخصصة باسم المضبوطين الفائزين وبعد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح، وذلك خلال أسبوع من تاريخ إعلان النتيجة.

مادة ٨ - إذا لم توجد في الشركة أو المؤسسة جنة نقابية، تقوم إدارة الشركة أو المؤسسة بتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في المواد ٤ و ٥ و ٦.

مادة ٩ - إذا خلا محل أحد المضبوطين المذكورين بسبب الوفاة أو الاستقالة أو فقد شرطاً من شروط الترشح أو لأى سبب آخر خلا مدة المضبوطة، حل محله المرشح الحائز لأكثر الأصوات التالية. وتكون عضويته لمدة الباقي للعضو الذي حل محله.

مادة ١٠ - تبدأ الإجراءات المشار إليها في المادة الرابعة من هذا القرار بالنسبة إلى السنة الحالية المضبوطة، اعتباراً من أول شهر فبراير سنة ١٩٦٢ وتنهي مضمونها مثل الموظفين والعمال الذين يتم انتخابهم طبقاً لهذه الإجراءات في نهاية شهر يونيو سنة ١٩٦٣.

مادة ١١ - لوزير العمل إصدار القرارات التنظيمية المماثلة لهذا القرار.

مادة ١٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويحمل به من تاريخ نشره.

صدر براسة الجمهورية في ٢٥ شهادة ١٣٨١ (٣١ يناير ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦١٧ لسنة ١٩٦٢

في شأن تنظيم إجراءات الترشيح والانتخاب لضباط

عن الموظفين والعامل مجلس إدارة الشركة أو المؤسسة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الصادر به

قانون العمل والقوانين المعدلة له؛

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجالس الإدارة

في الشركات والمؤسسات؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة؛

قرر :

مادة ١ - يقوم موظفو وعمال الشركة أو المؤسسة بالانتخاب ضباط عتلائهم في عضوية مجلس إدارتها أحدهم عن العمال والأخر عن الموظفين، ويراعى في الفرق بين الموظف والعامل في حكم هذا القرار أن الأول هو الذي يؤدي عملاً تغلب عليه الصفة الإدارية أو الكتابية أو المسامية أو الفنية القليلة وأن الثاني هو الذي يؤدي عملاً تغلب عليه الصفة الفنية اليدوية.

ويفصل وزير العمل بقرار منه فيما قد ينشأ من خلاف في هذا الشأن.

مادة ٢ - لكل موظف أو عامل يبلغ من العمر عند الانتخاب ١٨ سنة بلادية على الأقل، الحق في الانتخاب.

مادة ٣ - يجب أن تتوافر فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس إدارة

شركة أو مؤسسة من موظفيها أو عمالها الشروط الآتية :

(أ) لا يقل عمره عن ٢١ سنة ميلادية عند الترشح، ولا يكون محجوراً عليه مدة الضرر.

(ب) أن يكون متقدماً ب الجنسية المصرية العربية المتحدة.

(ج) لا يكون محكوماً عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنحة في جريمة مخلة بالشرف، هذا ما لم يرد إليه اعتباره.

(د) أن يجيد القراءة والكتابة.

(هـ) أن يكون عضواً عاملًا بالاشتاد القومي.

ويصدق وزير العمل بقرار منه كافية الدلت من توافر الشروط المشار إليها.